العرب
الخميس 2021/02/11
السنة 43 العدد 11968

هل يثق العراقيون حقا بطائفيتهم

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

علينا أن نقرأ تصريح رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي الأخير بعدم حدوث "حرب أهلية في العراق، بل كانت هناك جماعات حاولت أن تصنع أوهاما، وخطف عناوين دينية وقومية لاستغلالها في أجندات سياسية ضد العراق" بتقويم مفرط في التفاؤل بغض النظر عن توقيت إطلاق التصريح وحقيقة ما يؤمن به الكاظمي أصلا، بوصفه نتاجا سياسيا لمحاصصة طائفية.

قد يبدو هذا الوصف تبسيطيا، إلا أنه يشتمل على أكثر من نزر يسير من الحقيقة. فطالما أعاد العراقيون السؤال الملفت على أنفسهم منذ عام 2003 "هل نحن مختلفون حقا إلى هذا الحد؟".

لا تؤمن غالبية العراقيين بإجابات الأحزاب الطائفية الحاكمة منذ احتلال بلادهم عن طبيعة اختلافهم الطائفي، وإن تطوعت نسبة كبيرة منهم في ميليشياتها، إلا أن العمل والانتماء للأحزاب الطائفية لا يفسران إلا وفق الأنانية الشخصية والمصلحة الضيقة لبعض العراقيين، ولا يمتّان بصلة لمفهوم الوطنية.

قال الكاظمي إنه "منذ اليوم الأول لتأسيس هذا النظام، لعبت بعض القوى دورا أدى إلى أن يكون العراق ساحة لتسوية حسابات، وهذا سبّب خسائر كثيرة لأولادنا وأهلنا، حيث عاش العراق سنوات من حرب استنزافية خسرتنا الكثير"، في إشارة إلى أيام الصراع الطائفي الذي أدارته الميليشيات الشيعية إبان رئاسة إبراهيم الجعفري ونوري المالكي للحكومة العراقية واستحواذ حزب الدعوة الإسلامي على سلطة القرار آنذاك.

كلام الكاظمي نداء حماسي يعيد التفكير في حقيقة الطائفية وممارساتها داخل المجتمع بعد احتلال العراق عام 2003. مع ذلك لا يغيب السؤال المشروع بكون الكاظمي نفسه نتاج تلك القوى التي جعلت العراق ساحة لتصفية الحسابات. لكن حقيقة القول تدفع إلى قراءة تصريحه وفق التقويم المفرط في التفاؤل، لأنه فهم يتّسق مع غالبية العراقيين، ما كانت لتحدث حرب طائفية لولا وجود أحزاب طائفية سنّية وشيعية.

يمكن دفع البندول العراقي الى ذروته الأخرى عندما يتعلق الأمر بمفهوم الطائفية، لنكتشف أنه لم يحدث أن مارس العراقيون القتل على الهوية كما حدث بعد احتلال بلادهم. كانت الدموية العراقية تعزى إلى أسباب سياسية وحزبية في الصراع على السلطة. ولم يحدث أن مارست الأحزاب والقوى السياسية العراقية قبل عام 2003 قتلا على الهوية.

وعندما نعود إلى الخلافات داخل بنية المجتمع، يمكن إرجاع عمليات القتل والصراع إلى التخلف العشائري والتعصب الشخصي والثأر، وهي أمور عادة ما تحدث دون أن يكون الخلاف بين الطوائف سببا لها.

لم يكن بمقدور الأحزاب الإسلامية، السنّية منها والشيعية، التي صعدت إلى السلطة في زمن شاذ من تاريخ العراق بعد عام 2003، أن تمدّ نفوذها في دولة منهارة وشعب يعيش هول صدمة احتلال وطنه من دون رفع من مستوى المنسوب الطائفي الذي بنيت عليه أساسا فلسفة هذه الأحزاب، وإلا لتراجع دورها دون أن يكون بمقدورها الوصول إلى ما وصلت إليه اليوم.

كذلك صُنعت النماذج القبيحة المتمثلة بأبودرع وأبوعزرائيل ضمن قائمة شيعية طويلة من لوردات القتل، وهي تمارس أبشع أنواع المذابح على الهوية، فيما وجدت لها ذرائع سياسية تتمثل بتصريحات معلنة. علينا أن نتذكر هنا "نظرية" حنان الفتلاوي المطالبة بقتل سبعة سُنة مقابل كل سبعة قتلى من الشيعة من دون أن ننسى تركيز نوري المالكي على خرافة "مختار العصر" وإحياء معادلة ميتة عن جيش الحسين وجيش يزيد! أضف إلى ذلك الهراء الطائفي الذي كان يصدر عن إبراهيم الجعفري.

وبطبيعة الحال وجد هذا التأجيج الصلف معادلا طائفيا سنيا له، وهكذا ظهر أبومصعب الزرقاوي ومن بعده أبوبكر البغدادي، فيما كانت الأحزاب والقوى السنية الطائفية تتشكل كمعادل طائفي لطائفية حزب الدعوة، فأعاد الحزب الإسلامي هيكلته وتشكلت أحزاب سنية في مدن غرب وشمال العراق. بالمقابل لم نجد، باستثناء عدد هامشي وغير مؤثر سياسيا، قوى ترفع مشروعا وطنيا عراقيا لا يقتصر أعضاؤها على طائفة واحدة.

كانت الأموال الفاسدة التي حصلت عليها تلك الأحزاب مصدرا يدير عجلة الطائفية بسرعة مخيفة لكسر البناء المجتمعي. وهنا لا يمكن أن نغضّ النظر عن دور المرجعيات الدينية في كلا الجانبين في تأجيج الصراع أو على الأقل ممارسة صمت سلبي لتحقيق مصالحها الأنانية غير الوطنية. وفي خضم تلك المحرقة كان العراقيون يعيدون اكتشاف وتعريف وعيهم الوطني المنهار، متسائلين هل كل تلك الغربان المتمركزة في المنطقة الخضراء وأقبية المراجع المعتّمة والمراقد، تمثل حقيقة الوعي العراقي المتحضر؟

كان اللجوء في الإجابة على هذا السؤال المرير، إلى التاريخ القريب والأبعد إلى حد ما، في نوع من العلاج الافتراضي فيما الدماء تسيل على أرض الرافدين.

تلك السنوات كانت فرصة الأحزاب الطائفية في الصعود والاستحواذ على ما تبقى من مفهوم الدولة، في مقابل دفع المزيد من التشكيلات والميليشيات الطائفية، فجيش المهدي نتاج مرحلة انهيار سياسي واجتماعي مريع في العراق مثله مثل فيلق بدر والعصائب. وحتى بعد أن استبد بها الحال كان لا بد من الحشد الشعبي بمساعدة فتوى المرجع الشيعي علي السيستاني بذريعة مقاتلة تنظيم داعش الإرهابي.

كان العراقيون يدركون في قرارة أنفسهم أن ميليشيات الحشد الشعبي هي معادل طائفي بامتياز لتنظيم داعش، فعلم داعش الأسود والحشد الشعبي الأخضر يشتركان، في رفع نفس الشعار الإسلامي كممثل سياسي لكلا الطائفتين. وهذا يفسر لنا حقيقة استمرار الحشد إلى اليوم بوصفه جيشا طائفيا في مقابل الجيش العراقي من دون أن يمتلك الكاظمي سلطة القرار على الحشد وإن سمّي بالقائد العام للقوات المسلحة!

> **حقيقة القول تدفع إلى قراءة تصريح مصطفى الكاظمي وفق التقويم المفرط في التفاؤل، لأنه فهم يتسق مع غالبية العراقيين بأنه لم تحدث حرب طائفية لولا وجود أحزاب طائفية سنية وشيعية**

إذا كان بمقدورنا قراءة تصريح الكاظمي السابق عن حقيقة عدم ترسخ الطائفية كمفهوم سياسي في طبيعة العراقيين الغالبة، فإنه وفق نفس التقويم علينا الاعتراف بوجود دولة طائفية عميقة داخل الدولة الوطنية "إن وجدت أصلا" في العراق.

وفي حقيقة الأمر لا يمثل "سكان" هذه الدولة الطائفية العميقة، إن آمنوا بها أصلا، مثقال ذرة من الوطنية السوية للعراقي. مع ذلك فهي قائمة وفق مصدر قرارها الإيراني وإبداء الولاء لمرجعية خامنئي والخضوع لاستراتيجية سياسية يديرها الحرس الثوري الإيراني.

كان العراقيون يمارسون المزاح في زمن ما عن الأمثلة الطائفية التاريخية وما يرافقها من خرافة للتهكم، إلا أن حراب الأحزاب الطائفية وميليشياتها الموضوعة على رقابهم جعلتهم يفكرون مليا قبل المزاح على الخرافات التي روجتها كتب "الاحتجاج" للطبرسي ومراجعات عبدالحسين شرف الدين.

إلا أن صرخة العراقي الشهيرة في ساحة التحرير إبان انتفاضة تشرين "القصة قصة وطن لا طائفة، نريد وطنا" ستبقى ماثلة للتاريخ، كلما أتّهم العراقيون بالطائفية. ويمكن استعادتها كلما ارتدت الغربان الطائفية ربطات العنق! وذلك يكفي لقراءة تصريح الكاظمي الأخير بأمل مفرط عن وطنية العراقيين وطائفية الأحزاب.

واشنطن والخليج.. إصلاح التحالف أم عرقلته

عمر علي البدوي
صحافي سعودي

هل تبدو تصريحات الرئيس جو بايدن أو أيّ من أعضاء إدارته مطمئنة حتى الآن؟ وهل تشكّل انقلابا على مألوف السياسة الأميركية لدعم حلفائها بوجه المخاطر والتعامل مع استحقاقات المنطقة؟

> **المرحلة المقبلة ستشهد ما وصفته بلومبيرغ بإعادة ضبط علاقة الولايات المتحدة مع أقدم حلفائها في الشرق الأوسط والتخلص من التفكير الذي يعلّق كل التحولات على وصول رئيس أميركي وخروج آخر**

للوهلة الأولى يبدو بايدن معتدا بإرث المحاور الأميركية في العالم، راغبا في استعادة دور الولايات المتحدة المركزي، بعد فترة سلفه التي شهدت تذبذبا وانحسارا في بريقها العام، ومتكئا على تضلّعه في الميدان السياسي لأكثر من خمسة عقود تقريبا، ميالا إلى قوة الدبلوماسية في فتح النوافذ المغلقة وتحريك المياه الراكدة وقطف ثمار المصالح.

وفي خطابه من مقر وزارة الخارجية، حاول بايدن أن يقدم الخطوط العريضة لسياسته المنتظرة، لم يقل الكثير بشأن تعقيدات المنطقة سوى عناوين سريعة عن الموقف من الأزمة اليمنية، والعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران. وقد أظهر في كلا الملفين ميله إلى الحلول الدبلوماسية وتنشيط المفاعيل السياسية أكثر من أي شيء آخر. وبقي على وزير خارجيته أنتوني بلينكن عبء تفسير الكثير من التفاصيل التي تتناسل من هذه الخطوط العريضة للسياسة المرتقبة من واشنطن.

تبدو إيران وكأنها تلتقط أنفاسها بعد أن منحتها رغبة واشنطن في تحويل الجهد المبذول في الأزمة اليمنية إلى الميدان السياسي، إشارة منعشة تستثمرها ضمن أوراق اللعب والضغط في حوارها المنتظر.

وتدعم زيارة المبعوث الأممي مارتن غريفيث إلى طهران هذا المنطق المختل. بينما أسرعت الجماعة الحوثية للضغط في الميدان وتوسيع رقعة نفوذها على الأرض بالهجوم على مأرب، لاستثمار هذه الرياح الجديدة في فضاء المنطقة ولتعزيز سلطة الأمر الواقع، وزيادة منسوب ما تملكه لتفاوض عليه. لقد فُهمت الإشارة بطريقة سلبية تماما، وهو ما قد يهدد أي جهد سياسي للخروج باليمن من مأزقه. تعطي هذه الصورة الموجزة فكرة عن جدوى ومفعول الحوار مع ميليشيات مؤدلجة ورعاتها في طهران.

على الرغم من أهمية وضع واشنطن ثقلها خلف دعم حل سياسي حقيقي في اليمن، إلا أن الإشارات ينبغي أن تصاغ بشكل منطقي ومحدد، بحيث لا يجري استثمارها بطريقة معرقلة ومشوشة.

البعض من الوجوه التي تولت مناصب في إدارة الرئيس بايدن ونائبته كامالا هاريس هي شخصيات عملت في مناصب موازية في إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما.

ونحن مازلنا نتذكر كيف تسببت سياسات أوباما في توريط المنطقة بعشرية سوداء ما زالت آثارها السلبية تخيّم على المنطقة، ويعود جزء كبير في ذلك إلى تجنب التفاهم والتنسيق مع دول محورية – عربية بالأساس – في المنطقة، تنشد لها الاستقرار والتنمية وطيّ سنوات الفوضى والخراب.

الفهم القاصر في معالجة ملفات المنطقة، واستعجال الخروج بتفاهمات مختلة ومعيبة أدى إلى العكس تماما لما هو مأمول منه.

هناك رغبة في هندسة وضع جيواستراتيجي جديد بدأت بوادره بشكل عملي في الدورة الرئاسية الثانية لأوباما، يراد منه أن يضمن لواشنطن مخرجا من هذه البقعة الجغرافية بهدوء وسلاسة للتركيز على بؤر أكثر إلحاحا وأولوية بالنسبة إليها. لكن التواصل مع جماعات خارج الدولة لمجرد سيطرتها وفرضها سياسة الأمر الواقع يؤدي إلى حلول مختلة ومجحفة ومؤهلة للفشل الكامل.

تشجّع دول التحالف العربي بطبيعة الحال وعلى رأسها السعودية، على التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية، وتتطلع إلى العمل مع إدارة الرئيس بايدن في سبيل التوصل إلى حل حقيقي في اليمن وبقية ملفات المنطقة، وتؤشر إلى أن المتسبب الرئيسي والمتهم في عرقلة جهود الحل هي الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران.

سمّت واشنطن عددا من مبعوثيها لتولي الملفات المركزية في المنطقة، إذ تم تعيين بريت ماكغورك منسقا لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وروبرت مالي المبعوث الرئاسي الخاص للملف الإيراني، ومؤخرا عيّن تيم ليندركينغ المبعوث الأميركي الجديد إلى اليمن.

يؤمل أن تساعد هذه الخطوة في توفير نظرة موضوعية وحقيقية عن واقع المشكلات القائمة، لبناء خارطة طريق منطقية وتشكيل استراتيجية تحقق الهدف النبيل المترتب على دعم استقرار المنطقة.

سال الكثير من الحبر بشأن تهديد وصول الرئيس الديمقراطي بايدن للعلاقة التقليدية مع حلفائه الخليجيين، لاسيما بعد فترة سلفه دونالد ترامب، المختلف في كل شيء، حتى في واقع علاقته مع الرياض وبقية جيرانها.

المرحلة المقبلة ستشهد ما وصفته بلومبيرغ بـ"إعادة ضبط علاقة الولايات المتحدة مع أقدم حلفائها في الشرق الأوسط"، والتخلص من التفكير القائم على الرغبات، والذي يعلّق كل التحولات على وصول رئيس وخروج آخر، متناسيا حجم التعقيدات الشائكة على أرض الواقع، والتي ستنعكس بطبيعة الحال على اجتراح فهم آخر واتخاذ مواقف وتبني سياسات وقرارات مختلفة تراعي كمّية الأحداث التي جرت خلال العقد الماضي، في ظل استعداد عواصم المنطقة لكل الاحتمالات التي من شأنها أن تقلص أو توسع من انعكاس وجهات نظرها أو تقاربها في إطار حوار مفتوح ونقاش واسع لحلول شاملة، تخفف من وطأة التحديات الملحة وتساعد في خروج المنطقة من سوداوية الاحتباس والعثرات المتراكمة.

حوار أبدت واشنطن الرغبة فيه مع حلفائها التقليديين، وساعدت عواصم المنطقة في رفع العوائق لتحقّقه ونجاحه، وللوصول إلى أرضية صلبة، ونواة لتأسيس عمل تشاركي يضمن مصالح الأطراف وينجو بالمنطقة من حافة الانهيار الكبير وينهي وعود الخراب ومصائر الفوضى التي يراد لها أن تغرق فيها إلى أجل غير معلوم.